

**قوله** النوع الثالث وهو بيع اية لكن لا اجبار فيه **قوله** اي اكمال  
هو تفسير الضم فيه ولو جعله المم اجماعا للتفسير المعلوم  
من القسمة لكان لولي واقرب الي المقصود بشرط ما قسم  
بقرض رضو الشريك بعد القسمة بما اخرج منه القسمة ولو ثبت  
حجة حيف ام غلط في قسمة تراض بغير الاجزاء تنقض  
والانقضت ولو استحق بعض المقسوم فان كان بعض  
سوا المرئى القسمة والانقضت **قوله** والاصح جواز  
ان كان صحته او هو المعتقد **قوله** في الاصح هو المعتقد  
ولا يمنع من القسمة فان تبطل منفعة بالكلية تجوز  
مثلا فلا يجاب ويصح منها كما تقدم **فصل**  
في بيان احكام الدعوي والبيبات وفي بعض النسخ تقدم  
هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جمع حكم وهو كفة  
يصدق على تخصيص شي بغيره بالقول او بيانه المقدر على  
الزام اسما لا فرجى وعلى نسبه امر لا ضرايبا او سلبا  
بالجنان او بالامان وقيل انه خطاب الله تعالى  
المتعلق بفعل المكلفين بالاقضاء والتجيز وقيل هو معرفة  
الحوادث استنباطا مما خود من حكمة الهام لنفسه الدابة  
من الميل والدعوي لغة الطلب والتمني ومنه قوله تعالى  
ولهم ما يدعون وترعى الجبار حتى لم على غيره عند حاله  
جمع بيينة وهم الشهود سموه بذلك لان الذي يبين بهم اي يظهر  
والاصل

27  
والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الي الله ورسوله ليحكم  
بينهم وحيه لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى ناس دما ولا  
وانوا لهم ولكن البين على المدعي عليه وروي البيهقي  
ولكن البيينة على المدعي واليمين على من انكر **قوله** مع بيينة  
اي انه يصدق بيينة قوله والمراد بالمدعي اذ فيه اشفاق  
اي ان المدعي لم يصدق لانه محال للظاهر من برائة ذممة  
المدعي عليه وحققا قد اعتضده بموافقة الظاهر فقدم  
قوله على قوله الاخر وانما طلبت البيينة من المدعي لضعف  
جانبه ليتمري بها لا ينافي من البيينة **قوله**  
ردت على المدعي ومن اللغاضي علامه فانه اذا حلق خصمه  
ثبت حقه وحم عليه فلو قال القاضي انه اجاب كان بمنزلة  
النكول ولنا كل ان يعود الى الحلق قبل الحكم بتكوله حقيقة  
او تنولد والافلا اذ رضي الخصم واليمين تنقطع الخصومة  
ولا تنسقط الحق فسمى بيينة المدعي بعده ورايهم الخالف  
خلاف لما يفعله جملة القضاة **قوله** فيجاء المدعي فان  
لم يخلو يمين الرد ولا حذر له سقط حقه من اليمين والمطالبة  
الا ان يبيد عذرا فيمهل ثلاثة ايام وهو باو اذا انام بيينة  
قبلت منه **قوله** ويستحق المدعي به مجرد ذمته من الحق  
لان اليمين المدروسة كالاتار وكالبيينة ولا تسمع  
بعد ما بيينة بسقطه كاد الواو **قوله** ويقول له القاضي